الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.10

الجمعية العامة

Distr.: Limited
17 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٣ (ج) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

تنمية الموارد البشرية

الأرجنتين*: مشروع قرار

تنمية الموارد البشرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٤/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٦/١٨٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٨/٢٠٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢١١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٠٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٤/٢١٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية تكمن في صميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن الصحة والتعليم أساس تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أيضا أن تنمية الموارد البشرية أمر أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى زيادة الفرص المتاحة للأشخاص، وبخاصة أشد الفئات ضعفا من السكان،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ ترحب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مر السنين، وإذ تسلم، مع ذلك، بأن العديد من البلدان لا تزال تواجه تحديات هائلة في تنمية مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للموارد البشرية يتطلبان في كثير من الأحيان موارد وقدرات ليست متاحة دوما في البلدان النامية،

وإذ تؤكد أن تنمية الموارد البشرية أصبحت أكثر أهمية بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية، لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة العالمية وإرساء أسس النمو والانتعاش الشاملين والمستدامين،

وإذ تقر بأن الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية ستواصل تقليص قدرة العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات التي تقف في طريق تنمية الموارد البشرية والتصدي لها، وعلى صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعالة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية وبضرورة التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد واغتنام الفرص التي تتيحها لها، وإذ تسلم بأن الهجرة تحقق منافع للمجتمع العالمي كما تطرح أمامه تحديات، وإذ تؤكد أن هجرة الكفاءات لا تزال تمثل مشكلة حادة في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مما يقوض الجهود المبذولة في مجال تنمية الموارد البشرية،

وإذ تؤكد أن الحكومات مسؤولة في المقام الأول عن تحديد وتنفيذ سياسات مناسبة لتنمية الموارد البشرية وضرورة زيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء أن تضع تنمية الموارد البشرية في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز قدرات مواردها البشرية بفعالية، حيث إن القوى العاملة التي تتمتع بالقدر الكافي من التعليم والصحة والكفاءة والقدرة الإنتاجية والمرونة هي بمثابة الأساس لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين شاملين وعادلين ومستدامين؛

---

(١) A/66/206.

٣ - **تؤكد** ضرورة أن تشدد الدول الأعضاء على تنمية الموارد البشرية وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما فيها السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل التصدي للتحديات الهيكلية المتعددة الأبعاد التي تواجه تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية، ولكفالة أن يضع جميع أصحاب المصلحة في التنمية الوطنية الآثار المترتبة على تنمية الموارد البشرية في الاعتبار؛

٤ - **تؤكد أيضا** ضرورة أن يشكل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية جزءا لا يتجزأ من السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى اعتماد سياسات لتيسير الاستثمار الذي يركز على الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وعلى التعليم والصحة وتنمية القدرات، ولا سيما تطوير المهارات والتدريب المهني في مجالات من قبيل العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يركز على التنمية المستدامة؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وعلى اعتماد سياسات تعزز شبكات الأمان القائمة وتحمي الفئات الضعيفة وتعزز الاستهلاك والإنتاج على الصعيد المحلي، وبخاصة لتخفيف آثار الأزمة ووقاية الناس من الوقوع في براثن الفقر، وتعترف، في هذا الصدد، بأن العديد من البلدان النامية تنقصها الموارد المالية والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذه التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية، وتقر بضرورة التعبئة المتواصلة لموارد إضافية على الصعيدين المحلي والدولي، حسب الاقتضاء؛

٦ - **تشدد** على ضرورة أن تشتمل استراتيجيات تنمية الموارد البشرية على تدابير للحد من البطالة والعمالة الناقصة في أوساط الشباب من الرجال والنساء، الذين تضرروا أكثر من غيرهم من الانتعاش المتسم بضعف فرص العمل، ولإدماج الموارد البشرية التي لا تستخدم بالقدر الكافي في سوق العمل لزيادة إنتاجيتها، والقيام من خلال ذلك ببذل جهود لتذليل العقبات التي تواجه العمالة، ولا سيما الحواجز الجنسانية، بوسائل منها توفير حوافز لاستقدام عمال شباب واستبقائهم وتزويدهم بأدوات جديدة، ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل ومواءمة مهاراتهم مع متطلبات الوظائف، وتزويدهم بالتدريب المهني والتدريب أثناء العمل، وتشجيع مباشرة الشباب للأعمال الحرة؛

٧ - **تشدد** على ضرورة قيام الدول الأعضاء باستبقاء الموارد البشرية الوطنية ومواصلة تعزيزها من خلال تعزيز الانتعاش المتسم بوفرة فرص العمل، بوسائل منها اعتماد سياسات وحوافز لتحسين إنتاجية العمل وتحفيز الاستثمار الخاص وتعزيز دور مؤسسات

ولوائح العمل في الحفاظ على فرص العمل وحماية العمال الذين يشغلون وظائف غير مستقرة في القطاعات غير النظامية؛

٨ - **تؤكد** على ضرورة معالجة أوجه الترابط فيما بين تنمية الموارد البشرية، والطاقة والأمن الغذائي، والزراعة وتنمية الأرياف، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز القدرات في مجال الزراعة وتنمية الأرياف؛

٩ - **تؤكد** أن التنمية المستدامة تعتمد على عدة أمور، من بينها الموارد البشرية العفية، وتهيب بالدول الأعضاء مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية، وتحث على زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الصحة بعدة وسائل، منها تبادل أفضل الممارسات في مجالات تعزيز النظم الصحية والحصول على الأدوية وتدريب العاملين في المجال الصحي ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوية ميسورة التكلفة ومأمونة وفعالة، وتؤكد، في هذا الصدد، ضرورة زيادة إمكانية التنبؤ بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وبخاصة التمويل الخارجي، ومواءمتهما على نحو أفضل مع الأولويات الوطنية وتوجيههما إلى البلدان المستفيدة بسبل تعزز النظم الصحية الوطنية؛

١٠ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة، تقديم الدعم لجهود البلدان النامية الرامية إلى التصدي للآثار السلبية التي تتعرض لها مواردها البشرية من جراء وباء الأمراض غير المعدية المتنامي ولفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى؛

١١ - **تهيب** بكيانات الأمم المتحدة المعنية أن تدعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية لتلبية الاحتياجات الوطنية على المدى البعيد في مجال تنمية الموارد البشرية إضافة إلى توفير التدريب للأفراد؛

١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني، مساعدة البلدان النامية على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وتشجع المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، حسب الاقتضاء وعلى أساس شروط يتفق عليها؛

١٣ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتشجيع اتباع نهج متوازن ومتسق وشامل إزاء الهجرة الدولية والتنمية، وبخاصة عن طريق بناء الشراكات وكفالة اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك القدرات اللازمة لإدارة الهجرة، وتكرر التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مبتكرة للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة مع التقليل في نفس الوقت إلى أدنى حد من الآثار السلبية المترتبة على

هجرة العمال من ذوي المهارات العالية ومن ذوي المهارات المتدنية على حد سواء انطلاقا من البلدان النامية؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تقييما لإسهام العلوم والمعارف التكنولوجية والابتكار في تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''، البند الفرعي المعنون ''تنمية الموارد البشرية''.